المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم القانون العام

د. جريدي زهرة

(أستاذة مساعدة ب)

محاضرات في مقياس: منهجية البحث العلمي 2

(السداسي الثاني)

ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية بالموسم جامعي 2023-2024

(الميدان: القانون والعلوم السياسية، الشعبة: القانون)

وحدة التعليم المنهجية

الرصيد:6

المعامل: 3

المحور الأول: عملية إعداد البحث العلمي

تخضع عملية انجاز البحث العلمي بصفة عامة وإعداد مذكرة التخرج في مجال العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة إلى مجموعة من إجراءات وطرق وأساليب عملية وفنية ومنطقية صارمة ودقيقة، يجب الالتزام بإتباعها بعناية وبصورة دقيقة حتى يتمكن الطالب من إعداد مذكرة تخرج بصورة سليمة وناجحة.

الجزء الأول: مراحل إعداد البحث العلمي

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي بصفة عامة واعداد مذكرة التخرج وانجازها بصفة خاصة الى عدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتكاملة ومتناسقة في تكوين وانجاز مذكرة التخرج، لا بد من الاضطلاع بمجموعة من المراحل مرحلة بعد مرحلة بكل عناية وجدية وصبر وهدوء ودقة وعمق من طرف الطالب حتى يصل إلى نتيجة جيدة.

ومراحل اعداد المذكرة تمر بمراحل متعاقبة وهامة وهي مرحلة اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية، مرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع، مرحلة القراءة والتفكير، مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع مرحلة تخزين المعلومات، مرحلة الصياغة والتحرير.

أولا/ البحث البيبليوغرافي:

على الطالب – قبل اختيار الموضوع–أن يقوم بإجراء بحث مكتبي أولي يطلع من خلاله على مجموعة معتبرة من المراجع (الكتب، الرسائل العلمية، المقالات، المداخلات...)، وهذا لأجل أن يتولد لدى الباحث صورة أولية عن موضوع ما تمهد لأن يبادر بتناوله بشيء من التعمق واختياره كموضوع للبحث.

وعمليا تفرض الجامعات الجزائرية على الباحثين – الذين يرغبون بتسجيل بحث–تقديم مشروع بحث أولي سواء كان ذلك البحث ماجستير أو دكتوراه (باستثناء بحث الماستر)، على ألا يتعدى هذا المشروع 20 صفحة، بحيث يتم عرض هذا المشروع على المجلس العلمي لأجل تقييمه والنظر في إمكانية قبوله كموضوع بحث.

ثانيا/ مرحلة اختيار الموضوع محل البحث:

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من أهم مراحل البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختبار حيث توجد عدّة عوامل ومعايير ذاتية نفسية، اجتماعية، اقتصادية... تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، مجموعة من العوامل والمعايير ومنها:

- ✓ عامل الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي.
- ✓ عامل الاستعدادات والقدرات الذاتية.
- ✓ عامل ومعيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي.
- ✓ عامل ومعيار أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المتعددة
- ✓ عامل ومعيار مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى
- ✓ عامل ومعيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة لموضوع البحث

ثالثا/ مرحلة ضبط العنوان:

يحدد العنوان الإطار الرسمي للموضوع محل البحث ويجسد الفكرة الرئيسية العامة له وتخضع عملية صياغة العنوان لاعتبارات موضوعية وشكلية، كما انه يشمل على عدة متغيرات.

1-الاعتبارات الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ أن يعبر العنوان عن مضمون البحث ومحتواه دون زيادة أو نقصان.
- ✓ يمكن أن يظهر العنوان منهج الدراسة (دراسة مقارنة، تاريخية، تحليلية....)
- ✓ أن تكون صياغة العنوان منسجمة مع أهمية البحث.
- ✓ أن يعكس بشكل مكثف جدّا اشكالية البحث.

2-الاعتبارات الشكلية:

- ✓ أن تكون الكلمات محددة مركزة وبعيدة عن أشكال التعميم أو التطويل.
- ✓ أن تكون واضحة وخالية من الغموض والالتباس.
- ✓ أن تكون مباشرة تسهل فهم الفكرة.

3-مشتملات العنوان:

يتضمن عنوان البحث مجموعة من المتغيرات وهي ثلاث أنواع:

- **المتغير المستقل:** هو ذلك المتغير الذي يفسر الظاهرة محل الدراسة ويعتبر السبب الافتراضي للمتغير التابع ويأتي في مستهل عنوان البحث وهو يعرف عادة باسم المتغير السببي.
- **المتغير التابع:** وهو المتغير الذي يسعى الباحث الى شرحه ويمثل السبب الافتراضي أو الناتج المتوقع من المتغير المستقل، وهو يعرف عادة بالمتغير المعتمد أو النتيجة.
- **المتغير الوسيط:** وهو المتغير الذي يحدد المتغير التابع ويأثر عليه ولولا وجوده لما استطاع المتغير المستقل التغيير في المتغير التابع، وفي العلوم القانونية نجد أن المتغير الوسيط قد يكون في أغلب الحالات يحدد الزمان والمكان المتعلق بالمتغير التابع.

مثلا: إذا كان عنوان البحث الوساطة الجنائية في قضاء الأحداث في التشريع الجزائري

الوساطة الجنائية في قضاء الأحداث

متغير مستقل **متغير تابع** **متغير وسيط 1**

في التشريع الجزائري

المتغير الوسيط 2

فعنوان البحث يمكن أن يتضمن أكثر من متغير وسيط واحد، وذلك إذا أردنا تحديد العنوان وبدقة لأنه إذا قلنا الوساطة الجنائية وسكتنا هنا فالموضوع سوف يكون واسع جدّا، لأن الوساطة هنا تتضمن البالغين والأحداث ونفس الشيء بالنسبة للمتغير الوسيط

الثاني "في التشريع الجزائري" لأنه قد حدّد لنا القانون الذي ندرس من خلاله الوساطة وهو التشريع الجزائري، لكن يمكن للباحث ان يستغني عن المتغير الوسيط ويقوم بتحديده في المقدمة.

رابعا/ مرحلة ضبط إشكالية البحث:

الإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث وفيها يتحدد أمل الباحث من البحث، والبحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية والإشكالية في الواقع هي سؤال لا توجد لدى الباحث الإجابة الدقيقة والمحددة له ولتحديد الإشكالية لابد من مراعاة ما يلي:

- ✓ يجب أن تكون الإشكالية متضمنة ومحددة بدقة للعلاقة بين متغيرات البحث.
- ✓ ان تكون مصاغة صياغة دقيقة وواضحة وبلغة سليمة وأن تكون في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها.
- ✓ يجب أن تكون قابلة لاختبار.

ونظرا للأهمية الكبيرة للإشكالية فانه يجب على الباحث العناية الشديدة بصياغتها فمن خلالها يمكن الحكم على مدى قوة البحث وأصالته وقدرة الباحث على تناوله كما أنها تحدد كل مجربات البحث وخطته وخطواته، فبالرجوع إلى الإشكالية تضبط الخطة وتتحدد الفصول كما يمكن التعرف على المنهج والأدوات الملائمة.

وبما أن الإشكالية ترتبط بموضوع بذاته من خلال ما يراه باحث دون غيره فان الإشكالية يجب أن تكون من بنات أفكار هذا الباحث وتخلو من أي اقتباس أو استعمال لمراجع، وكلما كانت الإشكالية ثرية كانت قوية وذات قيمة علمية بحيث يقول كل شيء ولا يقول أي شيء لذلك فان قراءة الإشكالية لوحدها تكفي للحكم على البحث والباحث معا.

خامسا/ إعداد الخطة:

على كل باحث قبل أن يمضي الباحث في إنجاز أي بحث عليه أن يقوم بإعداد خطة، هذه الأخيرة تعد بمثابة الهيكل الذي تتحدد من خلاله مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

وخطة البحث معرضة للتغيير والتنقيح بين مرحلة وأخرى (كلما اقتضي الأمر ذلك)، فخطة البحث النهائية ليست بالضرورة هي خطة البحث الأولية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عملية التعديل والتنقيع إنما هي مقرونة أساس باستشارة الأستاذ المشرف وموافقته. وتتمثل معايير وضوابط إعداد خطة بحث فيما يلـي:

– وجوب ارتباط خطة البحث بالعنوان: بمعنى بجنب عملية الحشو في الخطة أي على الباحث ألا يتناول في الخطة عناصر خارجة عن موضوع البحث.

– أن تستجيب خطة البحث للإشكالية المطروحة: بمعنى أن تتضمن كل نقطة من نقاط الخطة إجابة عن تساؤل معين في الإشكالية العامة لموضوع البحث.

– التركيز على توازن الخطة: توازن الخطة أمر ضروري لكي لا تكون أما بحث أعرج أعوج من حيث هيكله ومحتواه.

– تقسيم الخطة: ويتوقف أساس على عدد المحاور الرئيسية والثانوية للبحث وحجم كل واحدة منها، بحيث لا يخرج تقسيم الخطة عن مجموعة من العناصر مرتبة ترتيبا تدرجيا من أكبر عنصر إلى أصغر عنصر، وذلك كما يلـي: الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المحث، المطلب، الفرع، أولا، 1، أ، – ....

*هذا وتجدر الإشارة إلى أن إعداد خطة بحث نهائية لا يمكن أن يتم في مرحلة واحدة وإنما على الباحث أن يقوم بتنقيح خطته وتعديله على الدوام بما يتماشى مع المراجع أو المعلومات الجديدة. بشرط ألا تخرج هذه التعديلات عن الإطار العام للبحث.